جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

تنمية الوعي البحثي في المجتمع العربي

الدكتور بدر الدين علي

الرياض

1408 هـ - 1988 م

تنمية الوعي البحثي في المجتمع العربي

الدكتور بدر الدين علي(*)

أولا: المقدمـــــة

لقد شهدت السنوات المعاصرة تقدماً ملموساً للبحث العلمي في مجال الأمور الاجتماعية والجنائية في العديد من الدول العربية ومن بينها جمهورية مصر العربية التي احتفلت باليوبيل الفضي للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي قام باجراء المئات من البحوث الميدانية وبتدريب الآلاف من الباحثين العرب والذي يصدر دورياً مجلتين علميتين هما المجلة الجنائية القومية والمجلة الاجتماعية القومية، والجمهورية العراقية حيث أقيم المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل والذي يصدر مجلة دورية بعنوان البحوث الاجتماعية والجنائية، والمملكة المغربية مقر المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي التي تصدر السلسة الأمنية والمجلة العربية للدفاع الاجتماعي، والمملكة العربية السعودية التي بها عدة مراكز للبحوث سواء على المستوى العربي حيث

(*) أستاذ علم الاجتماع بجامعة لويزفيل الأمريكية

يوجد في عاصمتها المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب أو المستوى القومي والمحلي مثل مراكز البحوث الاجتماعية والجنائية المختلفة بالجامعات والوزارات ومن بينها مركز بحوث كلية التربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

وليس هذا التقدم البحثي بمستغرب على مجتمع عربي اسلامي يستمد وحيه من كتاب الله عز وجل الذي استهل قوله مناديا الانسان بأن ﴿إقرأ باسم ربك الذي خلق * خلق الانسان من علق * اقرأ وربك الأكرم * الذي علم بالقلم * علم الانسان مالم يعلم ﴾[1] كما قال تعالى ﴿وقل ربي زدني علما. ﴾[2] ﴿.. وهل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾[3] ﴿انما يخشى الله من عباده العلماء﴾[4] ﴿سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق﴾[5] وغيرها من الآيات حثاً واضحاً على طلب العلم والمعرفة والبحث عن الحقيقة، حيث جاء الحديث النبوي الشريف «أطلبوا العلم من المهد الى اللحد» معززاً ومؤكداً لتلك الآيات

---

١ سورة العلق. الآيات ١ ـ ٥.
٢ سورة طه الآية: ١١٤
٣ سورة الزمر الآية: ٩
٤ ـ سورة فصلت. الآية: ٤١.

ولاشك أن التجربة البحثية في الشئون الاجتماعية والجنائية تعتبر حديثة نسبياً في البلاد العربية بالمقارنة بتجارب دول أمريكا الشمالية وأوروبا الرائدة في هذا المجال، غير انه بالرغم من اختلاف القيم الاجتماعية وتباين المعايير الثقافية فيما بين المجتمعات العربية الاسلامية سن جهة والمجتمعات الغربية المسيحية س جهة أخرى الاَّ أن البحث الاجتماعي في العالم العربي قد واصل مسيرته بأقدام ثابتة ملتزماً بقواعد المنهج العلمي ومستخدما لأحدث الوسائل التكنولوجية للبحث.

وتتضمن تجربة البحث الاجتماعي العربي المسوح الاجتماعية ذات الطابع العام والدراسات الميدانية التي تبحث في موضوع محدد، وهي تهدف في معظمها الى التوصل الى الحقائق أو النتائج التي قد يكون لها أثر فعال أو فائدة ترجى في تحسين المجتمع، (حسب مفهوم علم الاجتماع التطبيقي) وليس الى مجرد التزويد بالمعرفة (كما هو الحالي في علم الاجتماع الصرف)، وهكذا نجد من نماذج الدراسات الاجتماعية والجنائية في البلاد العربية بحوثاً عن المشكلات في الحيوية التي تعاني منها بعض تلك المجتمعات مثل السلوك الاجرامي وجناح الأحداث وتفكك الأسرة وازدحام السكان وسوء شغل أوقات الفراغ والهجرة المضطردة الى المناطق الحضرية وقلة

الأيدي العاملة بالمناطق الريفية والبدوية وتعاطي المخدرات وانحراف الشباب وسوء احوال السجون ومتاعب المسجونين المفرج عنهم وأسرهم الى غير ذلك س مشكلات وقضايا مما يتطلب حلا حاسما أو اجابة شافية تساعد على تنمية تلك المجتمعات واصلاح أمورها

ويلاحظ مس خلال رحلة الدراسات الاجتماعية في الدول العربية ان الباحث العربي قد التزم بأخلاقيات البحث وتقاليده بما في ذلك مس أمانة علمية تتجلى في الاشارة الى اصحاب الجهود السابقة سواء كانت مصادرها من مشارق الأرض أو مغاربها، وكذا التحلي بسمة الموضوعية والحيادية عند تناول الدراسة للمجتمعات المختلفة ذات القيم المتباينة التي قد تتعارض في قليل أو كثير مع قيم الباحث العربي والاسلامي، والواقع أنه من الصعوبة بمكان على أي باحث بصفة عامة مقاومة التورط خلال دراسته ما يسمى بالتحيز الثقافي أي يتناول بحثه متأثراً في فكره بأن القيم الاجتماعية للمجتمع الذي ينتمي اليه هي أفضل القيم وأرفعها شأناً متحديا بذلك المبدأ السوسيولوجي المعروف الذي ينادي بأن مهمة علم الاجتماع هي (دراسة ما يكون وليس ما ينبغي أن يكون !).

ولقد استخدمت في البحوث العربية مختلف أساليب البحث العلمي سواء فيما يتعلق بجمع البيانات وتسجيلها أو تصنيفها وتحليلها، وقد مارس الباحث العربي تجارب عديدة في استعمال استمارة جمع البيانات المسماة بالاستبيان «أو الاستخبار أو الاستقصاء» وخاصة في دراساته الاحصائية وفي تطبيق طريقة الاستبار الشخصي «أو المقابلة الشخصية» في بحوثه الميدانية وخاصة تلك التي تعتمد على منهج دراسة الحالة، كما اشتملت مراكز البحوث العربية في معظمها على الأجهزة الالكترونية وفي بعضها على بنك المعلومات في رفع الاستعداد والتهيئة للمزيد من البحث العلمي الاجتماعي في المنطقة العربية الى مستوى رفيع على الصعيد الدولي.

وخلاصة القول هنا. أن موضوعنا «تنمية الوعي البحثي في المجتمع العربي» لا يقصد به على الاطلاق الحد من شأن الجهد العربي الواضح في مضمار البحوث الاجتماعية، ولكن المراد به الاشارة الى العقبات التي تقف في طريق اجراء المزيد من البحوث الاجتماعية في مجتمعنا العربي، ومحاولة التوصل الى طرق لتذليل تلك العقبات والارتقاء بالبحث العلمي العربي الى المكانة اللائقة به بين الفكر الانساني المعاصر

ثانياً: معوقات البحوث الاجتماعية:

ينبغي هنا. التفرقة بين معوقات البحث الاجتماعي في المجتمعات العربية ذات الجانب الايجابي المقبول اجتماعيا والتي لا قبل لنا بردها أو صدها وتلك المعوقات ذات الجانب السلبي المرفوض اجتماعيا التي يتطلب الأمر مقاومتها والقضاء عليها لصالح البحث العلمي من جهة ومنفعة المجتمع بأسره بصفة عامة، وقد يبدو لأول وهلة انه من اليسير الفصل بين المعوقات الايجابية المقبولة وتلك السلبية المرفوضة التي تقف في طريق تقدم البحث الاجتماعي على الصعيد العربي غير أن هناك حالات كما سنرى فيما بعد تأخذ فيها بعض الاعتبارات وضعا ايجابيا مقبولا في تعويق البحث الاجتماعي في مجال ما طالما هي في حدود العقلانية والاعتدال، أما اذا بولغ الأخذ بتلك الاعتبارات بشكل متطرف يفوق الحدود المعقولة، تصبح تلك الاعتبارات ذات طابع سلبي مرفوض ومما لاحاجة الى معالجتها والتخفيف من حدتها لصالح البحث العلمي الذي يستهدف النهوض بالمجتمع.

وتعتبر المعتقدات الخرافية والأوهام الزائفة والاشاعات الكاذبة من أبرز معوقات البحث الاجتماعي وخاصة في

المجتمعات العربية التي تنتشر فيها الأمية ويعم التخلف بين أبنائها، ونذكر هنا على سبيل المثال وليس الحصر بضعة نماذج من واقع التجربة العربية التي تعبر عن تلك الخرافات والاوهام والاشاعات المعوقة للبحث العلمي، فهناك بعض الاسر التي تفيد مندوب مصلحة الاحصاء أو الباحث الميداني ان عدد أفراد الأسرة أقل من الحقيقة منعا للحسد، أو تخوفا من التجنيد، وهناك من يعكس الآية فيبالغ بغير حق في عدد أفراد الأسرة أملاً في مزيد من المساعدات المالية أوغيرها من المميزات بصرف النظر عن ماهية البحث المجرى معهم، وهناك من يستعد مقدماً نتيجة اشاعة كاذبة باجابات جاهزة يقدمها للباحث الاجتماعي حيث يتشدق فيها بغير ما داع بوطنيته أو تدينه أو بمقدار ولائه لأولي الأمر أو مدى طاعته لهم مما لا دخل له أصلا بموضوع الدراسة، الى غير ذلك من الأمثلة.

وقد يكون في بعض التقاليد والعادات الشعبية تعطيل لمجرى الدراسات الاجتماعية في بعض البلاد العربية غير ان من الواجب هنا التفرقة بين التقاليد والعادات المستمدة من المبادىء الاسلامية الراسخة والقيم العربية الأصيلة وتلك التي تعتبر دخيلة على الاسلام والعروبة، ولنأخذ مثلا مشروع دراسة عن التفكك الأسري والعوامل المؤدية الى الطلاق (ومن

بينها عدم التوافق الجنسي) مما قد يتطلب اجراء مقابلة شخصية مع عينة من المطلقين والمطلقات في أحد المجتمعات العربية المحلية، وسؤال كل منهم عن المسائل المتعلقة بفشل زواجهم، فاذا رفض ولي الأمر بالمجتمع المحلي هذا المشروع حفاظا على كرامة أبنائه ومنعا لخدش حيائهم في أمور تتعلق بحياتهم الخاصة كان هذا تعويقاً ايجابياً مقبولا بالنسبة للبحث المذكور اذ ان له سنداً من القيم الاسلامية والتقاليد العربية المتفق عليها بين الغالبية في مجتمعنا، ولنأخذ مثلا آخر لمشروع دراسةتهدف الى التعرف على الاحتياجات التربوية للفتيات في مجتمع عربي اسلامي بغية التوصل الى خطة متكاملة لتعليم البنات في ذلك المجتمع، فاذا تصدى ارباب هذا المجتمع المحلي لهذه الدراسة بحجة ان تعليم الاناث حرام عليهن وعار لهن كان في هذا تعطيل سلبي مرفوض للمشروع المذكور اذ لا سند لديهم في اعتراضهم من الكتاب الكريم أو السنة الشريفة أو القيم العربية الأصيلة ووجبت هنا توعية أفراد هذا المجتمع وحثهم على مساندة هذه الدراسة

وتلعب العوامل الاقتصادية دورا هاما في الحد من نشاط البحوث الاجتماعية في كثير من دول العالم ومن بينها العديد من البلاد العربية التي يبدى فيها المسئولون اهتماما خاصا

بالدراسات المتعلقة بالعلوم الطبيعية مثل الطب والهندسة والكيمياء والطبيعة وغيرها، ويرصدون لها ميزانية ضخمة بينما لا تنال البحوث المتعلقة بالعلوم الاجتماعية الاَّ قسطا ضئيلا من الاهتمام والمساندة المالية، ويرجع ذلك أغلب الظن الى ان البحوث في مجال العلوم الطبيعية تؤتي ثمارها عادة خلال فترة وجيزة نسبيا وبشكل ملموس ومحسوس بالمقارنة بالدراسات المتعلقة بالسلوك الاجتماعي الذي يعاني من عدم الاستقرار نتيجة التغيرات الاجتماعية والثقافية، كما تتسبب احيانا ضآلة مرتبات الباحثين الاجتماعية لدى بعض الدول العربية الى عدم تطلع خريجي الجامعات الى هذه الوظيفة وتهافتهم على أعمال أخرى مجزية رغم الحاجة الماسة للدراسات الاجتماعية في تلك المجتمعات.

وهناك اعتبارات سياسية قد تعوق البحث حول بعض الظواهر أو المشكلات في مجتمع عربي ما لأن في الكشف عن تلك الظواهر والمشكلات والاعلان عنها فرصة مواتية لاعداد هذا المجتمع سواء في داخله أو خارجه للتجريح به والتهجم عليه بل ربما لتحقيق بعض الأهداف الضارة به، وقد يكون من دواعي الأمن في بعض الدول العربية رفض الافصاح عن معلومات معينة أو منع التصريح باجراء دراسة اجتماعية في

موضوع قد يثير الرأي العام مما قد يتسبب عنه قيام مظاهرات صاخبة أو اندفاع البعض في أعمال العنف والتخريب، ولكن هذا لا يمنع من ان بعض هذه الاعتبارات السياسية والأمنية قد تأخذ شكلا سلبيا مرفوضا في تعويقها للبحوث الاجتماعية اذا مازادت عن حدودها وكان فيها مبالغة في الحرص والاحتياط بدرجة مقيدة للحريات.

ثالثاً مواقع التوعية البحثية:

إن السؤال الذي يفرض نفسه هنا هو اين وكيف نقوم بتنمية الوعي بالبحوث الاجتماعية في أي مجتمع عربي سواء قلت أو زادت به الحاجة الى تلك التوعية، وقد خصص هذا الجزء للاجابة عن «أين» أي الجهات التي تتطلب التوعية، بينما سنتناول فيما بعد الاجابة عن «كيف» اي الوسائل التي تستخدم في هذه التوعية

ولاشك ان تنمية الوعي البحثي أمر يحتاج اليه المجتمع ككل، غير ان هناك مناطق او قاعات معينة داخل المجتمع لها أولوياتها في تلك التوعية بحكم حجمها السكاني، سواء في الريف أو الحضر أو بحكم سلطتها الادارية والتنفيذية

كالوزارات والأجهزة الحكومية، أو من أجل دورها التربوي في المجتمع كالمدارس والمعاهد التعليمية، أو بسبب كونها مؤسسات للتنمية أو للخدمات المختلفة كالمصانع والشركات والمستشفيات وغيرها

ونجد أهمية كبيرة للتوعية بالبحوث الاجتماعية في المناطق الحضرية الآهلة بالسكان وخاصة الأحياء الشعبية التي تكتنفها العديد من المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها الفقر والمرض والجهل الى غير ذلك من مشكلات الطلاق وانحراف الأحداث وتعاطي المخدرات وغيرها، فان التصدي لتلك المشكلات يتطلب دراسة اجتماعية شاملة تجمع فيها البيانات المختلفة للتعرف على اسباب المشكلة وكيفية القضاء عليها وتخطيط السياسة اللازمة لتحقيق ذلك، ويحتاج الباحث الاجتماعي الى صدق التعاون والمساندة من أهالي الحي حتى يتم له الحصول على بيانات دقيقة وصحيحة تعتمد على ثقة المستجيبين واقتناعهم وليس الحصول على اجابات مضطربة تعكس بين طياتها الشك أو التحيز أو المبالغة أو مجرد معلومات سطحية أو مبهمة تعطي على سبيل المجاملة أو التخلص من الموقف الى غير ذلك من السلبيات التي تضعف من جدية البحث وتحد س موضوعيته، وينطبق نفس الشيء بالنسبة

للمناطق القروية والبدوية البعيدةعن العمران التي تفتقر مجتمعاتها لكثير من مشروعات التنمية التي تعتمد في تنفيذها على المسوح الاجتماعية أو الدراسات الاحصائية والميدانية

وكثيراً ما يقف الموظف المختص في الوزارات والأجهزة الحكومية حائلا في سبيل جمع البيانات المتعلقة بالبحوث الاجتماعية والجنائية بحجة انها معلومات سرية لا يجوز افشاؤها أو خوفاً من المسئولية والمجازاة بينما قد لا تتعدى المادة المطلوب جمعها معلومات عامة لا خطورة فيها بل ربما تكون متداولة بالفعل بين أيدي العمال وصغار الموظفين، والتوعية هنا ضرورية لتشمل مختلف المكاتب الحكومية على المستوى المركزي أو المحلي بحيث يكون لدى كل موظف مسئول تعليمات واضحة عن البيانات المسموح بالافضاء بها وتلك ذات الصبغة السرية، علاوة على نشرات دورية تصدرها الوزارات والأجهزة الحكومية توضح فيها لمراكز البحوث والمعاهد العلمية كيفية الحصول على التصاريح اللازمة للاطلاع على التقارير الرسمية والملفات الحكومية واجراء المقابلات الشخصية مع المسئولين الحكوميين لأغراض البحث العلمي في المجالات الاجتماعية والجنائية.

ومن السائد بين القائمين بالبحوث الاجتماعية والنفسية وخاصة من بين طلاب المدارس الثانوية والمعاهد العليا والجامعات ربما لسهولة حصرهم وضمان الالتقاء بهم، غير أن الأمر يستدعي جلسات توجيهية مع أولئك الطلبة لاقناعهم بأهمية تلك البحوث وطمأنتهم بخصوص سرية المعلومات المستقاة منهم وعدم ارتباطهم بأشخاصهم على الاطلاق حتى تأتي استجاباتهم مصحوبة بالاهتمام والجدية وبالروح الموضوعية ولا تؤخذ على أنها مجرد تجربة مثيرة ومسلية يدلي خلالها الطالب بأية أفكار تخطر على باله قد يكون فيها شيء من الهزل أو المبالغة.

أما المؤسسات الاقتصادية والصناعية والزراعية والصحية وغيرها من مؤسسات التنمية والخدمات فهي أيضا في حاجة الى توعية بأهمية البحث الاجتماعي، اذ كثيرا ما ينصب اهتمامها فقط على البحوث العلمية المتعلقة بزيادة وتحسين منتجاتها سواء كانت مواداً غذائية أو أجهزة كهربائية أو مستحضرات طبية الى غير ذلك، بينما لا يدري الكثير من المسئولين بتلك الشركات أوالمصانع أن القيام بدراسة اجتماعية يكون موضوعها «العوامل المؤدية لرفع الروح المعنوية بين العاملين» أو أخرى

عن «أثر العلاقة بين العمال وأصحاب العمل على حجم الانتاج وجودته» قد يكون لها نتائج مفيدة تساعد على تحسين الانتاج وزيادة الأرباح بتلك المؤسسات.

رابعاً: وسائل التوعية بالبحوث الاجتماعية:

إن في مقدور الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية في البلاد العربية أن تلعب دوراً حيوياً في تنمية الوعي البحثي بالموضوعات الاجتماعية ليس فقط بمجرد الاعلان عن اهمية تلك الدراسات وتشجيع الأهالي والمسئولين على التعاون مع القائمين بها، بل بقيام الصحيفة أو المجلة نفسها ببحوث لاستطلاع الرأي العام في أمور متعلقة بالحياة الاجتماعية مما قد يساعد في حل بعض المشكلات التي يعاني منها المواطنون، فقد تقوم مثلا الجريدة أو المجلة في مجتمع عربي ما باستقصاء عن المتاعب التي تصادف الشباب عند بدء حياتهم وخاصة العقبات التي تقف في سبيل اقدامهم على الزواج كالمغالاة في المهور وارتفاع اسعار المساكن وغيرها أو تقوم باستفتاء عن دور المرأة العربية في تنمية المجتمع، أو عن الوسائل السائدة لقضاء أوقات الفراغ أو مدى تأثر الحضارة العربية الاسلامية بالقيم الغربية، الى غير ذلك من الموضوعات التي تهم هذا المجتمع

كما نجد في برامج الاذاعة والتلفزيون في المجتمعات العربية مصدراً هاماً للتوعية بكافة الأمور ومن بينها التوعية بأهمية البحوث الاجتماعية وذلك لعدة أسباب من بينها:

الشعور باللمسة الشخصية عند استماع الجمهور للحديث الاذاعي أو مشاهدتهم لمقدم البرنامج التلفزيوني أضف الى ذلك انتشار الأمية بين نسبة كبيرة من سكان بعض الدول العربية وصعوبة استفادتهم بالتالي من الصحف والمجلات الصادرة لديهم، وكذلك التواجد الفعلي لأجهزة الراديو والتلفزيون داخل المنازل عموماً حيث تصبح برامجها بالتالي متاحة لبعض الفئات التي قد يتعذر لها الخروج أو الظهور في الأماكن العامة ربما لدواعي صحية مثل كبار السن أو بسبب التقاليد المقيدة مثل النساء، وقد تكون التوعية بالدراسات الاجتماعية في البرنامج الاذاعي أو التلفزيون مباشرة فتأتي في شكل حديث لأحد المسئولين أو ندوة بين المتخصصين، أو تكون غير مباشرة وذلك بإدراج فكرة التوعية داخل مسرحية هادفة أو في صورة قصة أو مسابقة الى غير ذلك من أساليب الاعلام المستحدثة

ولما كانت المجتمعات العربية الاسلامية حافلة بالمساجد والمراكز الاجتماعية والصحية في مختلف مناطقها الحضرية أو

الريفية والبدوية فانه من الممكن الاستفادة من تلك المساجد والمراكز في الاعلان عن أهداف الدراسات الاجتماعية وبيان اهميتها وحث الناس على معاونة الباحثين وامدادهم بالبيانات التي يسعون اليها، ويتطلب الأمر هنا من الجهات المسئولة عن تلك البحوث عمل التخطيط والتنسيق اللازمين لدى أئمة ومديري المراكز الاجتماعية والصحية في الجهات المقرر إجراء الدراسة فيها، وذلك بإفادتهم مسبقا عن طبيعة وظروف الدراسات التي يودون إجراءها حتى يتم اعداد الأهالي لقبولها والاشتراك فيها ويمهدون لديهم لحضور الباحثين القائمين حتى لا يكون في مفاجأتهم بالبحث مضايقة لهم وفي استفسارات باحثي الميدان لهم مثار لشكوكهم أو مساس بمشاعرهم.

ومن أهم الوسائل المقترحة لتنمية الوعي البحثي في مختلف الدول العربية قيام مراكز البحوث الاجتماعية والجنائية، والتربوية والنفسية بتلك المجتمعات باعداد دورات تدريبية أو ندوات تخصص لهذا الغرض ويدعى اليها مزيج من العلماء في الدين والشرطة والتعليم والصناعة والاقتصاد وغيرهم لتعريفهم بفوائد البحث الاجتماعي ودوره في تنمية المجتمع وكذا التعرف على وجهات نظرهم في هذا الشأن، وذلك على نمط هذه الدورة التدريبية حول «ادارة برامج

البحوث» اذ لاشك ان المشتركين في مثل هذه الدورات والندوات سينقلون حصيلتهم الى الهيئات التي ينتمون اليها سواء كانت ادارية أو اقتصادية أو تربوية أو دينية أو غيرها، علماً بأنه من الممكن تخطيط تلك البرامج التدريبية بشكل دوري في مواقع العمل بالهيئات المختلفة التي تتطلب المصلحة العامة توعيةالمسئولين بها بأهمية الدراسات الاجتماعية وأهدافها.

الخاتمـــــة

بالرغم من حداثة عهد البحث الاجتماعي العربي بالمقارنة لنظيره في الدول الغربية فانه يواصل مسيرته في العالم العربي باقدام ثابتة ملتزماً بالمنهج العلمي ومستخدماً لأحدث الوسائل، غير ان هناك بعض المعوقات التي تقف في طريق المزيد من البحوث الاجتماعية في بعض المجتمعات العربية مثل المعتقدات الخرافية أو بعض التقاليد والعادات الشعبية او عدم توافر المال اللازم لاجراء تلك البحوث أو لاعتبارات سياسية أو متطلبات أمنية قد يكون فيها أحيانا شيء من المبالغة والتطرف.

من هنا. وجبت التوعية بفوائد الدراسات الاجتماعية والدور الهام الذي تلعبه في تنمية المجتمع العربي وازدهاره ليحتل المكانة اللائقة به بين دول العالم، علماً بأن هناك مناطق أو قطاعات معينة داخل المجتمع العربي لها أولويتها في تلك التوعية إما بحكم كثافتها السكانية أو بعدها عن العمران أو بحكم سلطاتها الادارية والتنفيذية أو من أجل دورها التربوي التعليمي في المجتمع أو بسبب الخدمات والأنشطة المتنوعة التي تؤديها لأبناء المجتمع.

وبشيء من التخطيط الحكيم يمكن الاستفادة في تنمية الوعي البحثي في مجال الشئون الاجتماعية والجنائية لدى المجتمعات العربية باستخدام وسائل عديدة من بينها الصحف والمجلات التي تقوم أحيانا ببحوث لاستطلاع الرأي العام في بعض المشكلات الاجتماعية، وبرامج الاذاعة والتلفزيون التي يمكنها القيام بتلك التوعية بشكل مباشر أو غير مباشر، وعن طريق المساجد والمراكز الاجتماعية والصحية التي تعم أرجاء الوطن العربي، أو بقيام مراكز البحوث الاجتماعية والجنائية والتربوية المتوافرة لدى العديد من الدول العربية بإعداد دورات تدريبية أو ندوات علمية تخصص لهذا الغرض.